البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أيـــار 2016

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	33

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.4٪ خلال عام 2015 مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال عام 2014. وواصل المستوى العام للأسعار تراجعه، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2016 وبنسبة 1.2٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.0٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. فيما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2016 ليصل إلى 14.6٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 13.0٪ خلال نفس الربع من عام 2015.

القطاع النقدي والمصرفي

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 743.7 مليون دولار (5.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 13,409.7 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 451.0 مليون دينار (1.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,056.5 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 696.6 مليون دينار (3.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 21,800.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد اجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 324.3 مليون دينار (1.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 32,922.8 مليون دينار، وقد تأتى ذلك نتيجة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 242.8 مليون دينار (0.9٪) وارتفاع الودائع بالأجنبي بمقدار 81.5 مليون دينار (1.2٪).
- انخفض الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 41.6 نقطة (1.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 2,094.7 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 174.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2016 مقارنة بوفر مالي بلغ 78.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية آذار 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 365.0 مليون دينار ليبلغ 13,822.0 مليون دينار (51.3٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 131.1 مليون دينار ليصل إلى 9,521.6 مليون دينار (35.3٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 86.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية آذار 2016 مقابل 85.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2015.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الربع الأول من عام 2016 بنسبة 10.7٪ لتبلغ 1,161.5 مليون دينار، بينما ارتفعت المستوردات بنسبة 4.0٪ لتبلغ 3,537.8 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 13.1٪ ليصل إلى 2,376.3 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2015. وتشير البيانات الأولية خلال الأربعة شهور الاولى من عام 2016 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 2.6٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 5.4٪، مقارنة بذات الفترة من عام 2015. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الربع الأول من عام 2016 انخفاضاً بنسبة 6.8٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2015 ارتفاعاً في العجز المسجل في الحساب الجاري ليبلغ 2,365.6 مليون دينار (8.9٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,851.7 مليون دينار (7.3٪ من GDP) خلال عام 2014، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 11.9٪ من GDP مقارنة مع 12.6٪ من GDP في عام 2014. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 904.4 مليون دينار خلال عام 2015 مقارنة مع 1,367.5 مليون دينار خلال عام 2014. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2015 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 24,357.5 مليون دينار وذلك مقارنة مع 22,578.8 مليون دينار في نهاية عام 2014.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 743.7 مليون دولار (5.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 13,409.7 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 451.0 مليون دينار (1.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,056.5 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 696.6 مليون دينار (3.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 21,800.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 324.3 مليون دينار (1.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 32,922.8 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفوائد على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك في نهاية الثلث الأول من عام 2016 مقارنة مع نهاية عام 2015 باستثناء أسعار الفائدة على ودائع التوفير والكمبيالات والأسناد المخصومة.

- انخفض الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للاسهم الحرة في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 41.6 نقطة (1.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 2,094.7 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 1.2 مليار دينار (6.4٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتصل إلى 16,828.0 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية نيسان			
2016	2015		2015
US$ 13,409.7 -5.3٪	US$ 13,657.7 -3.0٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,153.5 0.5٪
32,056.5 1.4٪	30,389.7 3.9٪	السيولة المحلية	31,605.5 8.1٪
21,800.1 3.3٪	19,896.8 3.2٪	التسهيلات الائتمانية	21,103.5 9.5٪
18,810.1 3.9٪	17,198.4 -0.6٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	18,098.1 4.6٪
32,922.8 1.0٪	31,493.9 4.1	إجمالي ودائع العملاء	32,598.5 7.7٪
26,257.3 0.9٪	25,174.7 4.8٪	ودائع بالدينار	26,014.5 8.3٪
6,665.5 1.2٪	6,319.2 1.1٪	ودائع بالعملات الأجنبية	6,584.0 5.4٪
26,064.2 1.0٪	24,692.3 3.0٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	25,799.7 7.6٪
21,367.2 1.0٪	20,281.5 3.6٪	ودائع بالدينار	21,163.0 8.1٪
4,697.0 1.3٪	4,410.8 0.2٪	ودائع بالعملات الأجنبية	4,636.7 5.3٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 743.7 مليون دولار (5.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 13,409.7 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهراً.

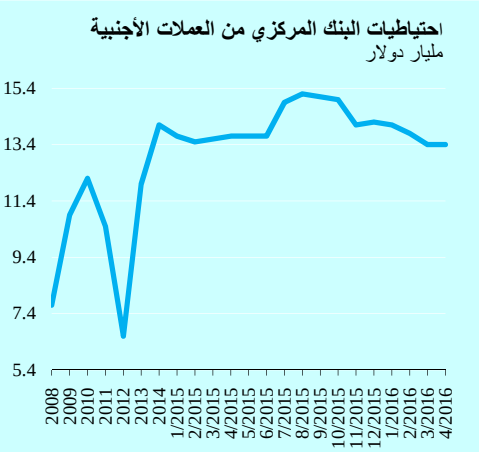

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 451.0 مليون دينار (1.4٪) عن مستواها في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,056.5 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,149.3 مليون دينار (3.9٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية الثلث الأول من عام 2016 مع نهاية عام 2015، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولــة**

  – ارتفعت الودائع في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 333.3 مليون دينار (1.2٪) عن مستواها في نهاية عام 2015 لتصل إلى 28,005.6 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,117.1 مليون دينار (4.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2015.

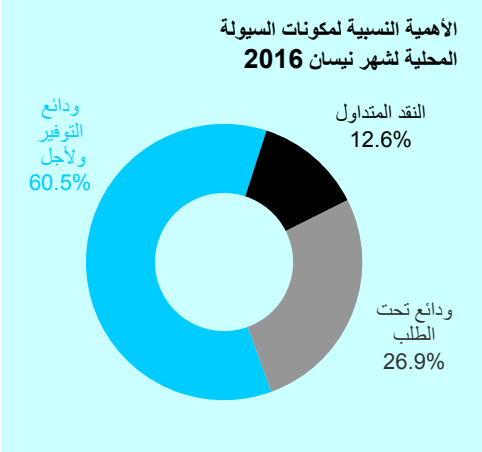

- ارتفع النقد المتداول في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 117.7 مليون دينار (3.0٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2015 ليبلغ 4,050.9 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 32.2 مليون دينار (0.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2015.

العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة

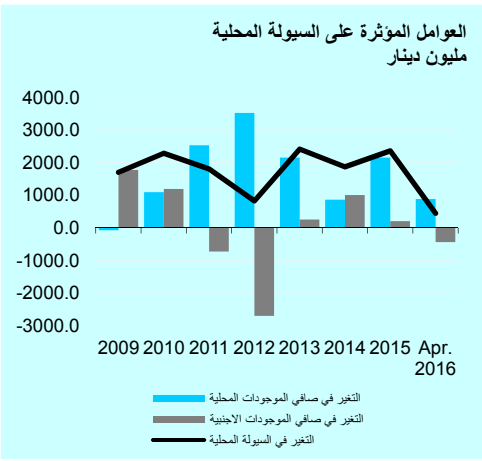

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 886.2 مليون دينار (3.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2015، مقابل ارتفاع قدره 1,075.4 مليون دينار (5.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2015. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 595.0 مليون دينار (10.3٪)، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 291.0 مليون دينار (1.0٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بمقدار 435.2 مليون دينار (5.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2015، مقارنة مع ارتفاع مقداره 74.0 مليون دينار (0.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2015. وقد تأتى ذلك نتيجة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 454.6 مليون دينار (4.5٪)، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 19.4 مليون دينار (1.0٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2015		نهاية نيسان 2015	نهاية نيسان 2016
8,137.3	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**8,006.2**	**7,702.1**
10,124.2	البنك المركزي	10,035.5	9,669.6
-1,986.9	البنوك المرخصة	-2,029.3	-1,967.5
23,468.2	**الموجودات المحلية (صافي)**	**22,383.5**	**24,354.4**
-5,781.8	البنك المركزي، منها:	-5,823.9	-5,186.8
1,519.1	الديون على القطاع العام (صافي)	1,402.1	1,478.0
-7,324.1	أخرى (صافي*)	-7,249.3	-6,687.8
29,250.2	البنوك المرخصة	28,207.4	29,541.2
10,220.9	الديون على القطاع العام (صافي)	10,232.1	10,424.5
18,681.3	الديون على القطاع الخاص	17,720.3	19,397.1
348.0	أخرى (صافي)	255.0	-280.4
31,605.5	**السيولة المحلية (M2)**	**30,389.7**	**32,056.5**
3,933.2	**النقد المتداول**	**3,836.6**	**4,050.9**
27,672.3	**الودائع، منها:**	**26,553.1**	**28,005.6**
4,709.6	بالعملات الأجنبية	**4,477.5**	**4,768.7**

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.
المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكـل أسعــار الفائــدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2015/7/9 بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح على النحو التالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.5٪.
  - سعر إعادة الخصم: 3.75٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.50٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.5٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.5٪.
- كما قام البنك المركزي بتخفيض المدى السعري لشهادات الإيداع من مدى 2.5٪ – 2.75٪ ليصبح 2.25٪ – 2.5٪.
- ويهدف هذا القرار إلى تفعيل نشاط الإقراض بكلف منخفضة وملائمة للاقتصاد الأردني، وتعزيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي حفز النمو الاقتصادي. كما يأتي هذا القرار في ضوء متابعة البنك المركزي للتطورات العالمية والإقليمية والمحلية وفي ضوء وجود عدد من المؤشرات التي تدعم خفض سعر الفائدة كتراجع معدل التضخم وتباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2015		2015	2016
		نيسان	
3.75	إعادة الخصـم	4.00	3.75
3.50	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	3.75	3.50
1.50	نافذة الإيداع	1.75	1.50
2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	2.75	2.50
2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	2.75	2.50
	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	2.5	2.25

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

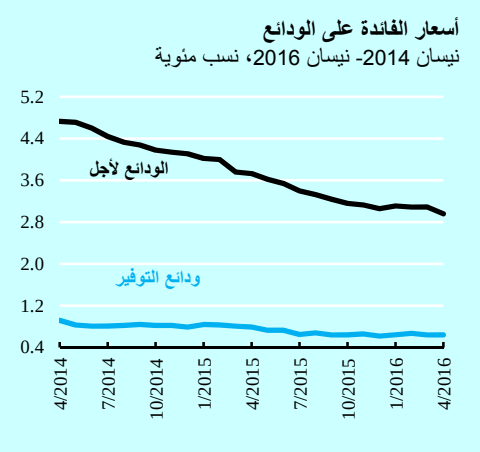

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر نيسان 2016 بمقدار 13 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 2.96٪، لينخفض بذلك بمقدار 10 نقاط أساس عن نهاية عام 2015.
- ودائع التوفير: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر نيسان 2016 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.64٪، ليرتفع بذلك بمقدار نقطتي أساس عن نهاية عام 2015.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر نيسان 2016 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.30٪، ليسجل بذلك انخفاضاً بمقدار نقطتي أساس عن نهاية عام 2015.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

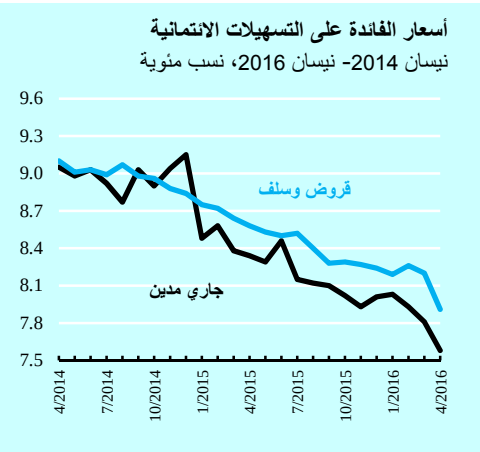

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر نيسان 2016 بمقدار 23 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.58٪، لينخفض بذلك بمقدار 43 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر نيسان 2016 بمقدار 151 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 10.06٪، ليرتفع بذلك بمقدار 136 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.
- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر نيسان 2016 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 29 نقاط أساس ليبلغ 7.91٪، لينخفض بذلك بمقدار 33 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر نيسان 2016 ما نسبته 8.39٪ مرتفعاً بمقدار 2 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر نيسان 2016 ما مقداره 495 نقطة أساس لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 بمقدار 23 نقطة أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2015		نيسان 2015	نيسان 2016	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.32	تحت الطلب	0.45	0.30	-2
0.62	توفير	0.79	0.64	2
3.06	لأجل	3.73	2.96	-10
	التسهيلات الائتمانية			
8.70	كمبيالات واسناد مخصومة	9.83	10.06	136
8.24	قروض وسلف	8.58	7.91	-33
8.01	جاري مدين	8.34	7.58	-43
8.37	الإقراض لأفضل العملاء	8.49	8.39	2

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2016 ما مقداره 696.6 مليون دينار، أو ما نسبته (3.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 622.3 مليون دينار (3.2٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية الثلث الأول من عام 2016، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 484.8 مليون دينار (9.9٪)، يليه التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 97.0 مليون دينار (4.5٪)، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع التعدين بمقدار 87.3 مليون دينار (51.3٪) وقطاع خدمات النقل بمقدار 66.6 مليون دينار (25.6٪). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى" والذي يشكل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد بمقدار 141.4 مليون دينار (2.7٪)، كما انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات المالية بمقدار 4.2 مليون دينار (0.8٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية الثلث الأول من عام 2016، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 712.0 مليون دينار (3.9٪)، والمؤسسات العامة بمقدار 12.1 مليون دينار (3.7٪)، والمؤسسات المالية بمقدار 1.9 مليون دينار (21.1٪). وفي المقابل انخفضت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 21.7 مليون دينار (1.0٪)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 7.7 مليون دينار (1.6٪) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2016 ما مقداره 32,922.8 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 324.3 مليون دينار (1.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,232.9 مليون دينار (4.1٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية الثلث الأول من عام 2016 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 264.5 مليون دينار (1.0٪) وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 60.7 مليون دينار (1.7٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 8.9 مليون دينار (0.3٪)، في حين انخفضت ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 9.8 مليون دينار (2.2٪).
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية الثلث الأول من عام 2016، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 242.8 مليون دينار (0.9٪)، وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 81.5 مليون دينار (1.2٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2015.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال الثلث الأول من عام 2016 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2015. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

انخفض حجم التداول خلال شهر نيسان من عام 2016 بمقدار 113.9 مليون دينار (39.1٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 177.6 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 20.4 مليون دينار (9.1٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2016، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 873.7 مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 23.1 مليون دينار (2.7٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2015.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر نيسان من عام 2016 بواقع 66.0 مليون سهم (29.3٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 159.7 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 15.7 مليون سهم (7.5٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2016، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 804.7 مليون سهم، بالمقارنة مع 856.6 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان من عام 2016 انخفاضاً قدره 57.2 نقطة (2.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,094.7 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 19.9 نقطة (0.9٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. أما خلال الثلث الأول من عام 2016 فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 41.6 نقطة (1.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 مقابل انخفاض قدره 50.0 نقطة (2.3٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 112.7 نقطة (6.5٪)، والقطاع المالي بمقدار 79.5 نقطة (2.7٪)، في حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 89.8 نقاط (4.9٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للاسهم الحرة

نيسان			
2016	2015		2015
2,094.7	**2,115.5**	الرقم القياسي العام	**2,136.3**
2,826.7	2,845.7	القطاع المالي	2,906.2
1,938.6	1,818.6	قطاع الصناعة	1,848.8
1,614.0	1,769.9	قطاع الخدمات	1,726.7

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر نيسان من عام 2016 ما مقداره 16.8 مليار دينار، منخفضة بمقدار 599.9 مليون دينار (3.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل

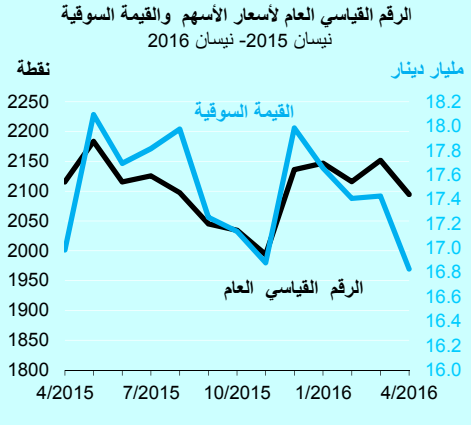

انخفاض بلغ 241.7 مليون دينار (1.4٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. أما خلال الثلث الأول من عام 2016 فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 1.2 مليار دينار (6.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015، مقارنة مع انخفاض بلغ 1.1 مليار دينار (6.1٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر نيسان من عام 2016 تدفقاً موجباً بلغ 7.0 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 4.4 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2015. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر نيسان من عام 2016 ما قيمته 35.2 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 28.2 مليون دينار، أما خلال الثلث الأول من عام 2016 فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 129.6 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب بلغ 8.2 مليون دينار، خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2015		نيسان 2015	نيسان 2016
3,417.1	حجم التداول	203.4	177.6
13.9	معدل التداول اليومي	9.7	8.9
17,984.7	القيمة السوقية	16,985.1	16,828.0
2,585.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	194	159.7
10.6	صافي استثمار غير الأردنيين	-4.4	7.0
981.7	شراء	42.3	35.2
971.1	بيع	46.7	28.2

المصدر: بورصة عمان.

ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2015 بنسبة 2.6٪، وذلك مقابل نمو نسبته 3.3٪ خلال نفس الربع من عام 2014. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.6٪ خلال الربع الرابع من عام 2015 مقابل نمو نسبته 7.2٪ خلال نفس الربع من عام 2014.

- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2015 بنسبة 2.4٪، مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال عام 2014. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.7٪ مقابل 6.6٪ خلال عام 2014.

- واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، تراجعه خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2016 وبنسبة 1.2٪ مقابل تراجع نسبته 1.0٪ خلال ذات الفترة من عام 2015.

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2016 ليصل إلى 14.6٪ (12.7٪ للذكور و23.7٪ للإناث)، وذلك مقابل 13.0٪ (11.0٪ للذكور و22.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2015. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 20.2٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

شهد الاقتصاد الوطني خلال عام 2015 تباطؤاً في أدائه متأثراً بتعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، إذ سجل الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2015 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.4٪ مقابل 3.1٪ خلال عام 2014. ولدى استبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً بنسبة 1.2٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.6٪ خلال عام 2015، مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال عام 2014. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.7٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 6.6٪ خلال عام 2014. ويأتي ذلك في ضوء تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP، والذي نما بنسبة 2.3٪ مقابل 3.4٪ خلال عام 2014، وذلك انعكاساً لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ الربع الأخير من عام 2014، والتي ساهمت بدورها في تقليل تكاليف الإنتاج.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2014 -2015

نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2014					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	3.1	3.3	**3.1**
GDP بالأسعار الجارية	7.1	6.1	6.2	7.2	**6.6**
2015					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.4	2.6	2.6	**2.4**
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.5	4.7	4.6	**4.7**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

2015-2013

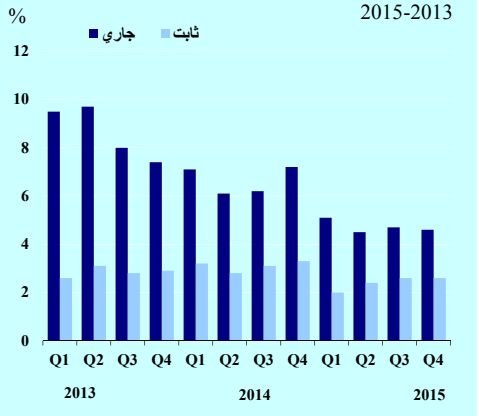

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال عام 2015 الخدمات المالية (0.5 نقطة مئوية)، "النقل والتخزين والاتصالات" (0.5 نقطة مئوية)، "منتجو الخدمات الحكومية" (0.3 نقطة مئوية)، الصناعات الاستخراجية (0.2 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 70.8٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2015.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال عام 2015 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "الكهرباء والمياه"، و"خدمات المال والتأمين"، و"النقل والتخزين والاتصالات" بوتيرة متسارعة، شهدت قطاعات "المطاعم والفنادق" والإنشاءات تراجعاً في أدائها. فيما سجلت القطاعات الأخرى تباطؤاً في نموها الحقيقي باستثناء قطاعي "منتجو الخدمات الحكومية"، و"الخدمات المنزلية" واللذين شهدا استقراراً في أدائهما عند نفس المستوى المسجل خلال عام 2014.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية

القطاعات	التغير النسبي		المساهمة في النمو	
	2014	2015	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	3.1	2.4	3.1	2.4
الزراعة	7.6	5.0	0.2	0.2
الصناعات الاستخراجية	27.6	11.0	0.3	0.2
الصناعات التحويلية	1.5	1.3	0.3	0.2
الكهرباء والمياه	3.3	10.9	0.1	0.2
الإنشاءات	6.8	-1.3	0.3	-0.1
تجارة الجملة والتجزئة	3.9	1.2	0.3	0.1
المطاعم والفنادق	2.9	-3.3	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	1.6	3.1	0.2	0.5
الخدمات المالية	2.7	4.8	0.3	0.5
العقارات	2.2	2.1	0.2	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	4.7	4.0	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	2.3	2.3	0.3	0.3
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	7.0	5.7	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

المؤشرات القطاعية الجزئية

اظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها مثل المساحات المرخصة للبناء (2.6٪) وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (4.6٪)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية (7.1-٪)، والرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية (40.0-٪)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2014	2015	المؤشـــر	2015	الفترة المتاحة	2016
-1.2	**-8.4**	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية ****	-	نيسان	**-7.1**
-0.7	-1.6	المنتجات الغذائية	-		4.8
0.2	-0.1	منتجات التبغ	-		-23.0
-0.8	0.4	المنتجات النفطية المكررة	-		-37.7
0.3	-0.2	صنع الملابس	-		96.0
0.6	0.2	صنع المنتجات المعادن اللافلزية	-		16.6
-0.6	-2.0	المنتجات الكيميائية	-		-15.8
1.6	**0.8**	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية****	-		**-40.0**
1.8	0.8	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-		-12.2
-0.2	0.0	الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	-		-40.2
7.2	**-12. 5**	**المساحات المرخصة للبناء**	**-24.1**	كانون ثاني – نيسان	**-1.7**
-2.8	**-7.9**	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**-13.7**		**4.6**
-1.7	**-0.7**	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-4.4**		**-7.4**
16.7	**-3.5**	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**4.0**		**-8.0**
-0.5	**-7.4**	**عدد المغادرين**	**-10.7**		**-2.2**
22.4	**-2.0**	**حجم التداول في سوق العقار**	**-12.6**		**-3.9**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

**: – تم تعديل منهجية احتساب الأرقام القياسية لكميات انتاج الصناعات التحويلية والإستخراجية، ولا يتوفر بيانات عن معدلات النمو الشهرية لعام 2015 لغاية الآن.

– مقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

الأسعـــار

واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تراجعه خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2016 وبنسبة 1.2٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.0٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. ويعزى هذا التراجع، بشكلٍ أساسي، إلى استمرار تراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ "الوقود والإنارة" (8.2-٪)، و"اللحوم والدواجن" (7.6-٪) والنقل (6.3-٪)، لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال الشهور الأربعة الأولى من العام الحالي بمقدار (1.9-) نقطة مئوية.

وفي المقابل شهدت معظم المجموعات الأخرى ارتفاعاً في أسعارها ومن أبرزها مجموعة "الثقافة والترفيه" (5.7٪)، و"الملابس والأحذية" (3.7٪)، والتعليم (1.1٪).

معدل التضخم السنوي

التغير النسبي في متوسط CPI خلال الشهور الأربعة الأولى للأعوام (2008-2016)

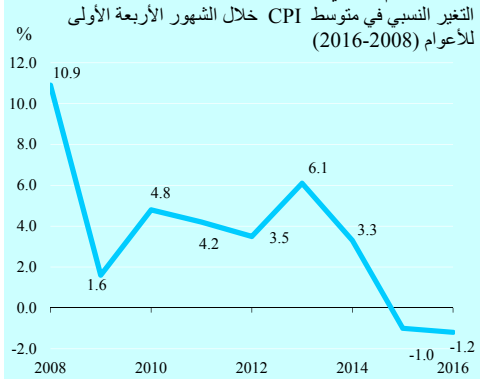

التضخم خلال الشهور الأربعة الأولى للاعوام 2015 - 2016

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي		المساهمة في التضخم	
		كانون الثاني – نيسان		كانون الثاني – نيسان	
		2015	2016	2015	2016
جميع المواد	100.00	-1.0	-1.2	-1.0	-1.2
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	33.36	0.3	-2.9	0.1	-1.0
اللحوم والدواجن	8.24	-0.3	-7.6	0.0	-0.7
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.23	-0.3	-1.9	0.0	-0.1
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.89	-7.9	-4.4	-0.3	-0.2
الفواكه والمكسرات	2.73	9.5	-4.3	0.3	-0.1
الزيوت والدهون	1.92	3.3	2.9	0.1	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.43	5.2	1.1	0.2	0.0
3) الملابس والأحذية	3.55	6.8	3.7	0.2	0.1
4) المساكن، منها:	21.92	1.5	0.7	0.3	0.2
الإيجارات	15.57	5.8	3.2	0.9	0.5
الوقود والإنارة	4.85	-11.7	-8.2	-0.6	-0.4
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.19	2.5	1.0	0.1	0.0
6) الصحة	2.21	4.5	0.6	0.1	0.0
7) النقل	13.58	-15.7	-6.3	-2.4	-0.8
8) الاتصالات	3.50	0.2	-0.3	0.0	0.0
9) الثقافة والترفيه	2.27	2.6	5.7	0.1	0.1
10) التعليم	5.41	3.7	1.1	0.2	0.1
11) المطاعم والفنادق	1.83	2.0	1.1	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	3.75	1.7	0.5	0.1	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر نيسان 2016 فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.8 بالمقارنة مع الشهر السابق (آذار 2016)، ويأتي ذلك محصلة لإرتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها "النقل"، والصحة، و"الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة".

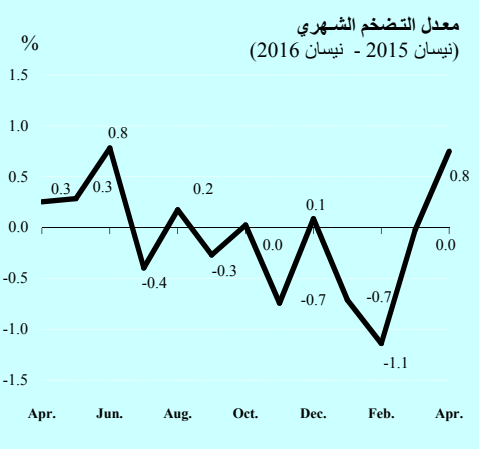

التشغيل

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2016 ليصل إلى 14.6٪ (12.7 للذكور و 23.7 للإناث) وذلك مقابل 13.0٪ (11.0 للذكور و 22.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2015.
- سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الأول عام 2016 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 42.6٪) و 20-24 سنة (بواقع 33.0٪).

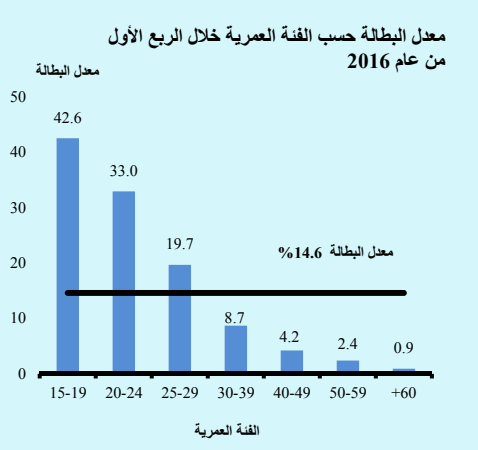

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 35.7٪ (58.5٪ للذكور و 12.5٪ للإناث) خلال الربع الأول من عام 2016، بالمقارنة مع 36.0٪ (59.4٪ للذكور و 12.5٪ للإناث) خلال الربع الأول من عام 2015.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 30.5٪ خلال الربع الأول من عام 2016، وذلك مقابل 31.3٪ خلال عام 2015. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.9٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.6٪)، التعليم (11.3٪)، و"الصناعات التحويلية" (9.4٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 174.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2016 مقارنة بوفر مالي بلغ 78.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. وفي حال استثناء المنح الخارجية (130.4 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 304.5 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 125.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية آذار 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 365.0 مليون دينار ليبلغ 13,822.0 مليون دينار (51.3٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 131.1 مليون دينار ليبلغ 9,521.6 مليون دينار (35.3٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 23,343.6 مليون دينار (86.6٪ من GDP) في نهاية آذار 2016 مقابل 22,847.5 مليون دينار (85.8٪ من GDP) في نهاية عام 2015.

أداء الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2016 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

انخفضت الإيرادات العامة خلال شهر آذار من عام 2016 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 بمقدار 98.2 مليون دينار أو ما نسبته 14.3٪ لتصل إلى 586.3 مليون دينار. كما انخفضت الايرادات العامة خلال الربع الأول من عام 2016 بمقدار 75.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ لتصل إلى 1,592.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات المحلية بمقدار 1.6 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 74.2 مليون دينار

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2016:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	آذار		معدل النمو	كانون ثاني – آذار		معدل النمو
	2015	2016		2015	2016	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**684.5**	**586.3**	**-14.3**	**1,668.7**	**1,592.9**	**-4.5**
الإيرادات المحلية، منها:	591.3	555.3	-6.1	1,464.1	1,462.5	-0.1
الإيرادات الضريبية، منها:	379.1	360.3	-5.0	1,011.7	1,042.7	3.1
ضريبة المبيعات	248.0	235.7	-5.0	669.5	688.7	2.9
الإيرادات الأخرى	210.6	193.4	-8.2	448.2	415.3	-7.3
المنح الخارجية	93.2	31.0	-66.7	204.6	130.4	-36.3
إجمالي الإنفاق، منها:	**528.6**	**679.8**	**28.6**	**1,590.0**	**1,767.0**	**11.1**
النفقات الرأسمالية	25.0	69.5	178.0	83.1	117.3	41.2
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**155.9**	**-93.5**	-	**78.7**	**-174.1**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

شهدت الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من عام 2016 انخفاضاً طفيفاً مقداره 1.6 مليون دينار أو ما نسبته 0.1٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لـتصل إلى 1,462.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لانخفاض الايرادات الأخرى بمقدار 32.9 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات الضريبية والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 31.0 مليون دينار و 0.3 مليون دينار، على التوالي.

- **الإيرادات الضريبية**

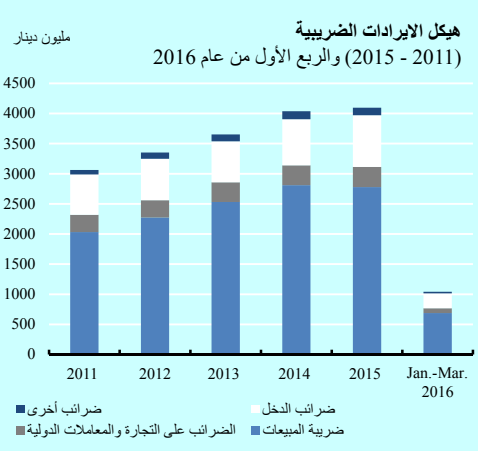

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الربع الأول من عام 2016 بمقدار 31.0 مليون دينار أو ما نسبته 3.1٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لتصل إلى 1,042.7 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 71.3٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 19.2 مليون دينار أو ما نسبته 2.9٪ لتبلغ 688.7 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 66.1٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 15.4 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 14.8 مليون دينار، في حين انخفضت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 6.1 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 4.9 مليون دينار.
- ارتفعت ايرادات **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 17.2 مليون دينار أو ما نسبته 7.5٪ لتصل إلى 246.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك 23.7٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 27.3 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 10.1 مليون دينار، وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 81.2٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 200.6 مليون دينار.

- ارتفعت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 2.0 مليون دينار أو ما نسبته 7.8٪ لتصل إلى 27.6 مليون دينار، مشكلةً بذلك 2.6٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- انخفضت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 7.5 مليون دينار أو ما نسبته 8.6٪ لتبلغ 79.4 مليون دينار، مشكلةً بذلك 7.6٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الربع الأول من عام 2016 بمقدار 32.9 مليون دينار أو ما نسبته 7.3٪ لتصل إلى 415.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الإنخفاض مدفوعاً بانخفاض حصيلة ايرادات دخل الملكية بمقدار 109.0 مليون دينار لتبلغ 28.8 مليون دينار (منها 23.4 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 119.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015)، بينما ارتفعت حصيلة الايرادات المختلفة بمقدار 62.4 مليون دينار لتبلغ 171.3 مليون دينار، كما ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 13.7 مليون دينار لتبلغ 215.3 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

شهدت الاقتطاعات التقاعدية خلال الربع الأول من عام 2016 ارتفاعاً طفيفاً مقداره 0.3 مليون دينار أو ما نسبته 7.1٪ لتصل إلى 4.5 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الربع الأول من عام 2016 بمقدار 74.2 مليون دينار أو ما نسبته 36.3٪ لتبلغ 130.4 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

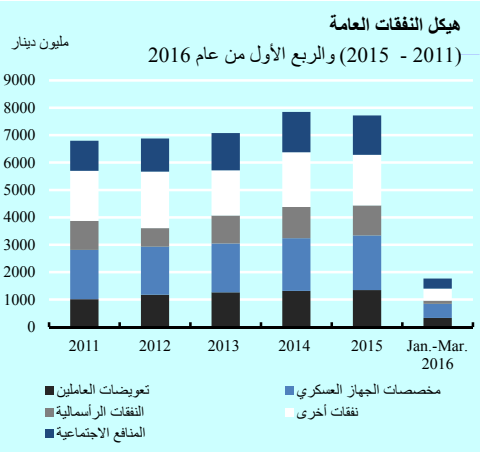

شهدت النفقات العامة خلال شهر آذار من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 151.2 مليون دينار أو ما نسبته 28.6٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 679.8 مليون دينار. كما شهدت النفقات خلال الربع الأول من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 177.0 مليون دينار أو ما نسبته 11.1٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 1,767.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 142.8 مليون دينار وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقدار 34.2 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الربع الأول من عام 2016 بمقدار 142.8 مليون دينار أو ما نسبته 9.5٪ لتصل إلى 1,649.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 39.2 مليون دينار ليصل إلى 511.5 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 31.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 21.5 مليون دينار ليصل إلى 367.7 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 22.3٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان

الاجتماعي) بمقدار 6.9 مليون دينار لتبلغ 333.7 مليون دينار مشكلة ما نسبته 20.2٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 36.2 مليون دينار ليبلغ 88.8 مليون دينار ليشكل ما نسبته 5.4٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند دعم السلع بمقدار 7.0 مليون دينار لتبلغ 41.2 مليون دينار مشكلة ما نسبته 2.5٪ من إجمالي النفقات الجارية، في حين انخفض بند فوائد الدين بمقدار 10.7 مليون دينار ليبلغ 210.5 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 12.8٪ من إجمالي النفقات الجارية.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الربع الأول من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 34.2 مليون دينار، أو ما نسبته 41.2٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لتصل إلى 117.3 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

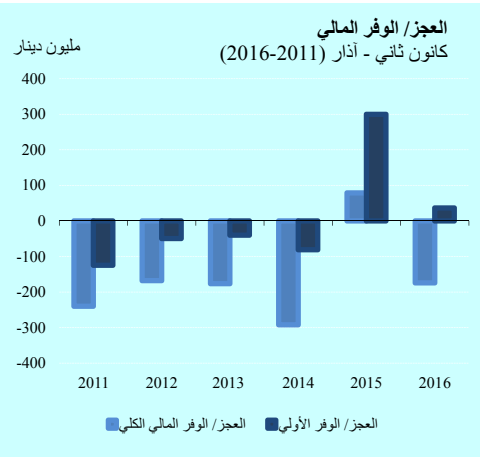

- سجّلت الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2016 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 174.1 مليون دينار مقارنة بوفر مالي مقداره 78.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.
- سجّلت الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2016 وفراً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 36.4 مليون دينار مقابل وفراً أولياً مقداره 299.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.

الدين العام

ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية آذار 2016 بمقدار 365.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 13,822.0 مليون دينار (51.3٪ من GDP). وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 56.0 مليون دينار ليبلغ 15,542.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2015 بمقدار 309.0 مليون دينار لتبلغ 1,720.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع اجمالي الدين العام الداخلي محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام للموازنة العامة من ناحية، حيث ارتفع رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية آذار 2016 بمقدار 183.0 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2015 لتبلغ 12,567.0 مليون دينار، في حين انخفض رصيد

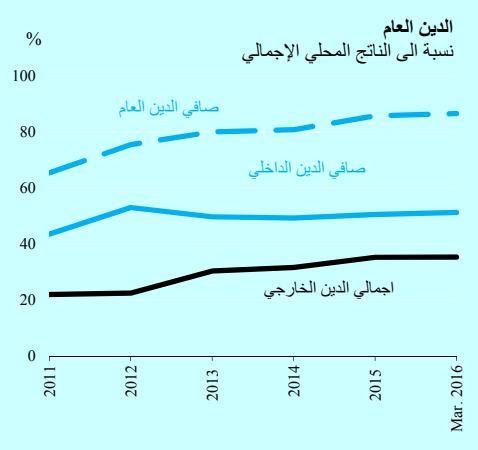

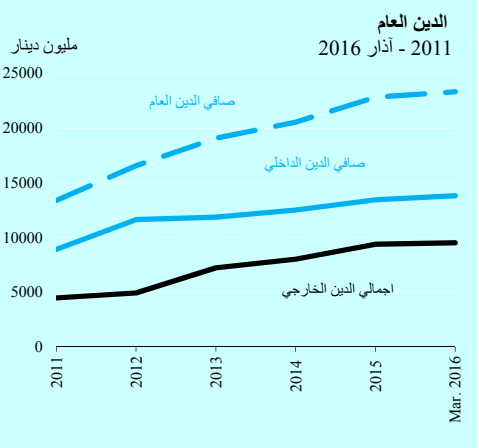

القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 40.0 مليون دينار ليصل إلى 472.0 مليون دينار، ومن ناحية أخرى انخفض اجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 79.0 مليون دينار ليصل إلى 2,472.0 مليون دينار، حيث انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 1,909.0 مليون دينار، بينما حافظ رصيد سندات المؤسسات المستقلة على مستواه المتحقق في نهاية عام 2015 والبالغ 563.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 131.1 مليون دينار ليبلغ 9,521.6 مليون دينار (35.3٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 59.7٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.4٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 7.4٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 8.0٪، و15.6٪ بوحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية آذار 2016 بمقدار 496.1 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليصل إلى 23,343.6 مليون دينار (86.6٪ من GDP) مقابل 22,847.5 مليون دينار (85.8٪ من GDP) في نهاية عام 2015.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام 2016 ما مقداره 485.8 مليون دينار (منها 49.4 مليون دينار فوائد) مقابل 91.9 مليون دينار (منها 41.8 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2015.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- رفع أسعار جميع المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2016		معدل النمو
		أيار	حزيران	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	535	560	4.7
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	705	730	3.5
السولار	فلس/لتر	365	405	11.0
الكاز	فلس/لتر	365	405	11.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	217	241.4	11.2
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	305	330	8.2
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	310	335	8.1
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	325	350	7.7
الإسفلت	دينار/طن	241.2	265.5	10.1

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2016/6/1

- قرر مجلس الاستثمار تخفيض ضريبة الدخل على قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى 5٪، وتخفيض ضريبة المبيعات للقطاع إلى نسبة الصفر بالإضافة إلى اعفاء مدخلات انتاج القطاع من كل الضرائب والرسوم (كانون ثاني 2016).

- قررت هيئة تنظيم النقل البري تخفيض أجور النقل العام بنسبة 10٪ اعتباراً من شهر شباط 2016 (كانون ثاني 2016).

❑ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقيتي قرض ميسر جداً ومنحة بقيمة 19.5 مليون دولار مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، موزعة كالتالي: (كانون ثاني 2016).
  - اتفاقية قرض ميسر بقيمة 14 مليون دولار، لتمويل تنفيذ مشروع مياه الصرف الصحي في شرق محافظة الزرقاء (East Zarqa Wastewater Project).
  - اتفاقية منحة بقيمة 5.5 مليون دولار مخصصة للمشروع نفسه، لتمويل الأعمال والخدمات والمشتريات الخاصة ببناء خط ناقل جديد للصرف الصحي وأيضاً إعادة تأهيل خط الصرف الصحي الحالي وذلك من محطة شرق الزرقاء إلى محطة معالجة (تنقية) مياه الصرف الصحي في الخربة السمراء.
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 20 مليون دولار مقدمة من دولة الكويت، للمساهمة في دعم خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (كانون ثاني 2016).
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 39 مليون دولار كندي مقدمة من الحكومة الكندية، تستهدف قطاع النمو الاقتصادي المستدام في المملكة من خلال تمويل مشروعين، موزعة كالتالي: (كانون ثاني 2016).
  - 19.85 مليون دولار كندي لدعم "التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال مشروع الطاقة المتجددة".
  - 19.1 مليون دولار كندي لمشروع "تنمية المشاريع في وادي الأردن".
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 200 الف دولار مقدمة من البنك الإسلامي للتنمية، لتمويل مشروع بناء قدرات جمعيات المنتجين الريفيين في إطار برنامج القرى الصحية (شباط 2016).
- التوقيع على اتفاقية منحة اضافية بقيمة 16.4 مليون دولار مقدمة من الحكومة اليابانية، وذلك خارج نطاق المساعدات الثنائية المقدمة للمملكة، بهدف المساعدة في تخفيف الأعباء الناجمة عن استضافة اللاجئين السوريين (آذار 2016).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر آذار من عام 2016 بنسبة 12.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 434.6 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2016 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 10.7٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 1,161.5 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر آذار من عام 2016 بنسبة 2.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 1,321.8 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2016 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 4.0٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 3,537.8 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر آذار من عام 2016 ارتفاع نسبته 11.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 887.2 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2016 فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة 13.1٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 2,376.3 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات بند السفر خلال شهر نيسان من عام 2016 بنسبة 1.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتصل إلى 242.5 مليون دينار، فيما ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 6.9٪ مقارنة بذات الشهر من عام 2015، لتصل إلى 72.6 مليون دينار. أما خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2016 فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 2.6٪ لتصل إلى 856.6 مليون دينار، بينما ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 5.4٪ لتصل إلى 289.1 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2015.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر آذار من عام 2016 بنسبة 10.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل عام 2015 ليصل إلى 205.2 مليون دينار، أما خلال الربع الأول من عام 2016 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 6.8٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 587.5 مليون دينار.
- ارتفع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بعد المساعدات ليبلغ 2,365.6 مليون دينار (8.9٪ من GDP) خلال عام 2015 مقارنة مع عجز مقداره 1,851.7 مليون دينار (7.3٪ من GDP) خلال عام 2014، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 11.9٪ من GDP في عام 2015 مقارنة مع 12.6٪ من GDP في عام 2014.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 904.4 مليون دينار خلال عام 2015 مقارنة بحوالي 1,367.5 مليون دينار خلال عام 2014.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2015 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 24,357.5 مليون دينار مقارنة مع 22,578.8 مليون دينار في نهاية عام 2014.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 138.5 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 137.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2016، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً طفيفاً مقداره 1.3 مليون دينار ليبلغ 4,493.1 مليون دينار مقارنة بذات الفترة عام 2015.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني – آذار				
	2015	معدل النمو (٪)	2016	معدل النمو (٪)	
	القيمة	2015/2014	القيمة	2016/2015	
التجارة الخارجية	4,494.4	-11.2	4,493.1	0.0	
الصادرات الكلية	1,300.2	-10.7	1,161.5	-10.7	
الصادرات الوطنية	1,093.8	-13.3	955.3	-12.7	
المعاد تصديره	206.4	6.0	206.2	-0.1	
المستوردات	3,400.6	-10.5	3,537.8	4.0	
الميزان التجاري	-2,100.4	-10.3	-2,376.3	13.1	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون ثاني – آذار		
	2015	2016	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	220.1	220.9	0.4
السعودية	161.8	157.8	-2.5
العراق	169.0	82.6	-51.1
الهند	105.6	76.6	-27.5
الإمارات	44.8	43.3	-3.3
الكويت	17.6	43.3	146.0
لبنان	24.1	27.3	13.3
المستوردات			
الصين	465.3	488.9	5.1
السعودية	650.3	397.8	-38.8
الولايات المتحدة الامريكية	208.5	231.8	11.2
ألمانيا	169.0	162.7	-3.7
فرنسا	57.6	149.6	159.7
ايطاليا	112.2	144.5	28.8
تركيا	97.4	121.1	24.3
الإمارات	109.2	115.0	5.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الربع الأول من عام 2016 انخفاضاً نسبته 10.7٪ لتصل إلى 1,161.5 مليون دينار. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الصادرات الوطنية بمقدار 138.5 مليون دينار أو ما نسبته 12.7٪ لتصل إلى 955.3 مليون دينار، وتراجع السلع المعاد تصديرها بنسبة 0.1٪ لتصل إلى 206.2 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الربع الأول من عام 2015 و2016، مليون دينار

	2015	2016	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**1093.8**	**955.3**	**-12.7**
الملابس	**216.6**	**208.6**	**-3.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	196.4	185.8	-5.4
منتجات دوائية وصيدلية	**91.8**	**104.6**	**13.9**
السعودية	29.1	25.6	-12.0
الجزائر	4.1	15.6	-
العراق	10.4	10.4	-
الإمارات	8.4	9.3	10.7
الفوسفات	**78.0**	**80.7**	**3.5**
الهند	57.0	48.9	-14.2
أندونيسيا	9.0	16.2	80.0
البوتاس	**102.9**	**54.2**	**-47.3**
الهند	26.5	21.4	-19.2
ماليزيا	19.3	14.7	-23.8
مصر	5.1	5.0	-2.0
الخضروات	**83.6**	**47.9**	**-42.7**
الكويت	7.1	9.9	39.4
الإمارات	7.1	7.9	11.3
السعودية	5.7	7.6	33.3
الورق والكرتون	**33.4**	**30.0**	**-10.2**
السعودية	10.3	14.3	38.8
العراق	12.4	8.5	-31.5
الامارات	2.1	2.2	4.8
الأسمدة	**37.8**	**27.0**	**-28.6**
العراق	6.1	12.0	96.7
تركيا	2.9	5.5	89.7
الهند	16.7	3.6	-78.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2016 بالمقارنة بذات الفترة من عام 2015، يلاحظ ما يلي:**

- تراجعـــت صـــادرات البوتـــاس بمقـــدار 48.7 مليـــون دينـــار (47.3٪) لتصل إلى 54.2 مليـون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وماليزيا ومصر على مـا نســبته 75.8٪ مـــن إجمـــالي صادرات المملكة من البوتاس.

- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 35.7 مليون دينار (42.7٪) لتصل إلى 47.9 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من الكويت والإمارات والسعودية على ما نسبته 53.0٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

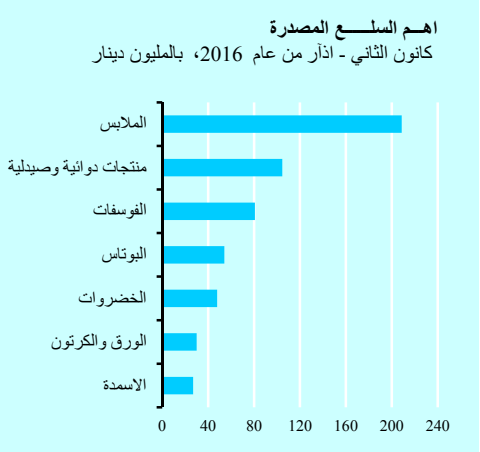

- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 2.7 مليون دينار (3.5٪) لتصل إلى 80.7 مليون دينار، حيث ارتفعت الكميات المصدرة بنسبة 16.4٪ فيما انخفضت أسعار الفوسفات بنسبة 11.1٪، وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 60.6٪ من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.

- ارتفاع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 12.8 مليون دينار (13.9٪)، لتصل إلى 104.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والعراق والإمارات على ما نسبته 58.2٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

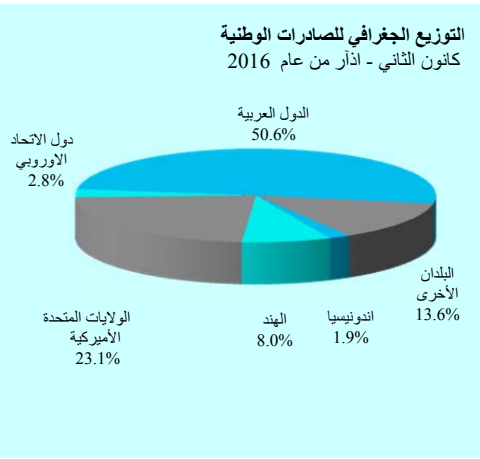

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والبوتاس والخضروات و"الورق والكرتون" والأسمدة خلال الربع الأول من عام 2016 على ما نسبته 57.9٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 58.9٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والعراق والهند والإمارات والكويت ولبنان على ما نسبته 68.2٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2016 مقابل 67.9٪ خلال الفترة المماثلة عام 2015.

ومن الجدير ذكره أن الصادرات الوطنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفعت بنسبة 9.4٪ خلال الربع الأول من عام 2016 لتشكل ما نسبته 29.3٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 23.4٪ خلال ذات الفترة من عام 2015.

المستـــــوردات السلعيـــــة

ارتفعت مستوردات المملكة خلال الربع الأول من عام 2016 بنسبة 4.0٪ لتصل إلى 3,537.8 مليون دينار، مقابل انخفاض نسبته 10.5٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الربع الأول من عام 2016 بالمقارنة بذات الفترة من عام 2015، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 69.4 مليون دينار، أو ما نسبته 22.8٪، لتصل إلى 373.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 61.2٪.

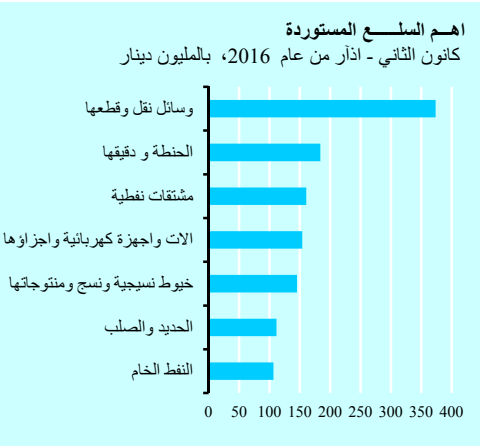

- ارتفاع مستوردات المملكة من الحنطة ودقيقها بمقدار 164.0 مليون دينار وقد شكل سوق رومانيا ما نسبته 83.1٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها بمقدار 64.4 مليون دينار (71.9٪) وقد شكلت أسواق كل من الصين وإيطاليا والولايات المتحدة ما نسبته 48.6٪ من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 172.6 مليون دينار، أو ما نسبته 51.8٪، لتصل إلى 160.8 مليون دينار. وذلك يعود لانخفاض كل من الأسعار والكميات المستوردة إضافةً إلى تشغيل خط ميناء الغاز المسال في العقبة. ولقد شكلت أسواق كل من السعودية وإسبانيا وإيطاليا ما نسبته 72.4٪ من إجمالي المستوردات من هذه المنتجات.

أبرز المستوردات السلعية خلال الربع الأول من عام 2015 و2016، مليون دينار

	2015	2016	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**3,400.6**	**3,537.8**	**4.0**
وسائل النقل وقطعها	**304.2**	**373.6**	**22.8**
اليابان	61.1	80.9	32.4
كوريا الجنوبية	59.9	78.5	31.1
الولايات المتحدة	51.2	69.4	35.5
الحنطة ودقيقها	**19.9**	**183.9**	-
رومانيا	10.8	152.8	-
المشتقات النفطية	**333.4**	**160.8**	**-51.8**
السعوديه	150.1	77.8	-48.2
إسبانيا	0.1	20.4	-
إيطاليا	0.1	18.2	-
الآت وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**89.6**	**154.0**	**71.9**
الصين	25.1	43.4	72.9
إيطاليا	5.7	17.3	-
الولايات المتحدة	6.6	14.1	113.6
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**145.5**	**145.5**	**0.0**
الصين	56.5	57.9	2.5
تايوان	46.2	42.5	-8.0
تركيا	8.7	13.3	52.9
الحديد والصلب	**117.1**	**111.7**	**-4.6**
الصين	62.6	37.7	-39.8
إيران	6.2	19.5	-
السعودية	9.0	10.7	18.9
النفط الخام	**253.3**	**106.7**	**-57.9**
السعودية	253.3	106.7	-57.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

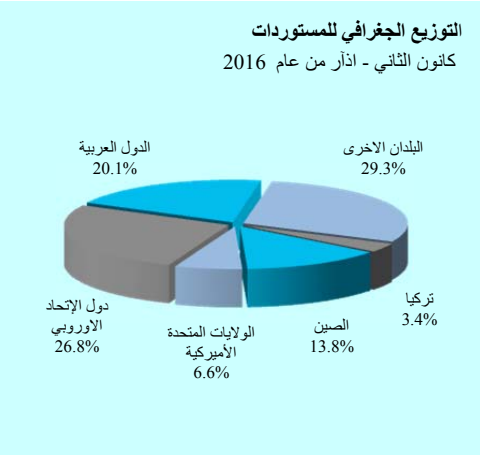

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 146.6 مليون دينار، أو ما نسبته 57.9٪، لتصل إلى 106.7 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس نتيجة لتراجع الأسعار بنسبة 41.1٪ وانخفاض الكميات بنسبة 28.5 مقارنة بذات الفترة من عام 2015. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" و"الحنطة ودقيقها" و"المشتقات النفطية" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الحديد والصلب" و"النفط الخام" على ما نسبته 34.9٪ من إجمالي المستوردات خلال الربع الأول من عام 2016 مقابل 37.1٪ خلال الربع الأول من عام 2015. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا والإمارات خلال الربع الأول من عام 2016 على ما نسبته 51.2٪ من إجمالي المستوردات مقابل 55.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الربع الأول من عام 2016 انخفاضاً مقداره 0.2 مليون دينار، أو ما نسبته 0.1٪، مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 206.2 مليون دينار.

الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الربع الأول من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 275.9 مليون دينار، أي بنسبة 13.1٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليصل إلى 2,376.3 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر آذار من عام 2016 بنسبة 10.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 205.2 مليون دينار، أما خلال الربع الأول من عام 2016 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 6.8٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 587.5 مليون دينار.

الســـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر نيسان من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 4.6 مليون دينار (1.9٪) مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 لتصل إلى 242.5 مليون دينار. أما خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2016 فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بمقدار 23.3 مليون دينار (2.6٪) مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتصل إلى 856.6 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر نيسان من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 4.7 مليون دينار (6.9٪) لتصل إلى 72.6 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015. أما خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2016 فقد ارتفعت مدفوعات بند السفر بمقدار 14.9 مليون دينار (5.4٪) مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتصل إلى 289.1 مليون دينار.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014 إلى ما يلي:

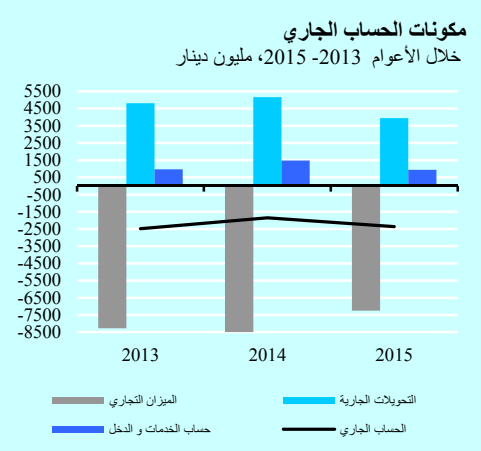

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,365.6 مليون دينار (8.9٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,851.7 مليون دينار (7.3٪ من GDP) خلال عام 2014، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 3,167.8 مليون دينار (11.9 من GDP) مقارنة مع 3,193.1 مليون دينار (12.6 من GDP) في عام 2014. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2015 بمقدار 1,246.3 مليون دينار (14.7٪) ليصل إلى 7,249.3 مليون دينار مقابل 8,495.6 مليون دينار خلال عام 2014.
- انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع عام 2014 بمقدار 492.5 مليون دينار ليبلغ 1,286.4 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 347.8 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 295.9 مليون دينار خلال عام 2014، وذلك محصلة لارتفاع العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 57.1 مليون دينار ليبلغ 576.6 مليون دينار، وارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين بمقدار 5.2 مليون دينار ليصل إلى 228.8 مليون دينار.
- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 1,215.8 مليون دينار ليصل 3,945.1 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال عام 2015 بمقدار 539.2 مليون دينار ليبلغ نحو 802.2 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 676.6 مليون دينار ليصل إلى 3,142.9 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال عام 2015، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,593.7 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 908.9 مليون دينار خلال عام 2014. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 904.4 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,367.5 مليون دينار خلال عام 2014.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 918.4 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 824.9 مليون دينار خلال عام 2014.
- تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 313.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 391.4 مليون دينار خلال عام 2014.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 547.6 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,678.0 مليون دينار خلال عام 2014.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2015 التزاماً نحو الخارج بلغ 24,357.5 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 22,578.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2015 بالمقارنة مع نهاية عام 2014 بمقدار 121.0 مليون دينار ليصل إلى 18,657.9 مليون دينار، حيث ارتفع رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 372.6 مليون دينار في حين انخفض رصيد النقد والودائع لدى الجهاز المصرفي في الخارج بمقدار 294.0 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2015 بالمقارنة مع نهاية عام 2014 بمقدار 1,899.7 مليون دينار ليصل إلى 43,015.5 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 883.0 مليون دينار ليبلغ 21,269.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 956.8 مليون دينار ليبلغ 6,728.0 مليون دينار جراء قيام الحكومة بإصدار وإطفاء سندات اليوروبوندز بمقدار 1,418.0 مليون دينار و 531.8 مليون دينار في الأسواق العالمية، على التوالي.
  - ارتفاع رصيد قروض الحكومة العامة طويلة الأجل بمقدار 182.6 مليون دينار ليبلغ 3,377.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد تسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 346.2 مليون دينار ليصل إلى 1,310.5 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 323.2 مليون دينار ليبلغ 7,411.6 مليون دينار.